



كلية التربية الاساسية

القسم : التاريخ

المرحلة: الثالثة

أستاذ المادة : م.م حنين رافع عودة

اسم المادة باللغة العربية : تأريخ الوطن العربي المعاصر

اسم المادة باللغة الإنجليزية : History of the contemporary Arab world

اسم المحاضرة الخامسة باللغة العربية: الثورة الوطنية ١٩٢٥-١٩٢٧

اسم المحاضرة الخامسة باللغة الإنكليزية : The National Revolution 1925-1927

جاءت الانتخابات في فرنسا بحكومة أعلنت بأنها ستميل إلى نوع من المرونة والحد من لهجة التطرف إزاء المستعمرات وعلى هذا الأساس عهدت الحكومة الفرنسية في كانون الأول ١٩٢٤ إلى الجنرال ساراي ليقوم بمهمة المندوب السامي الجديد في سوريا ولبنان، وحاول الأخير في بادئ الأمر، إتباع سياسة من شأنها تخفيف حدة التوتر الوطني، فأمر بإلغاء الاحكام العرفية، وإطلاق سراح العديد من المحكومين، كما شكلت القوى الوطنية وفوداً خاصة لمقابلته، حيث عرضت عليه مطالبها المتضمنة على وحدة البلاد، ودعوة جمعية تأسيسية لوضع دستور قائم على الانتخابات الحرة ورفع الرقابة عن الحريات الشخصية، والعفو عن المحكومين والمبشرين، وتوحيد القضاء والأنظمة الإدارية، وإلغاء قانون العشائر، وفسح المجال أمام أهل البلاد لتولي الوظائف الإدارية. وفي واقع الأمر، كانت جذوة الاستياء من سياسة الانتداب قد تأصلت في النفوس ولذا لم يمض الوقت حتى اتجه الجنرال ساراي للتنكر لسياسته الجديدة لاسيما حين تعارضت مع مطالب سكان جبل الدروز فقد اتخذ ساراي موقفاً متشدداً منها ولم يصغ إلى شكواهم من سوء الأساليب الإدارية التي اتبعها (كاربييه) الحاكم الفرنسي الجديد في هذه المنطقة، التي وصلت حد الهوان والإذلال، وفي حزيران ١٩٢٥ قدم ممثلو سكان الجبل مذكرة إلى الجنرال ساراي تضمنت اعتبار جبل الدروز جزءاً لا يتجزأ من سوريا، والمحافظة على شكل الحكومة فيه وعلى استقلاله الإداري، وسيادة القانون واحترام الحرية الشخصية وحرية الكلام، واستبدال الكابتن كاربييه بحاكم فرنسي آخر. وحدث أن تعرض أحد الضباط الفرنسيين في الجبل للضرب، فستشاط ساراي غضبا، واتخذ من ذلك ذريعة للإيقاع بزعماء الدروز ومن ضمنهم سلطان الأطرش بحجة الاستماع لمطالبهم، ومن ثم احتجازهم كرهائن، ولم يأمن الأطرش جانب الفرنسيين والتزم الحيطة والحذر فلم يقع فيما وقع فيه من زعماء الدروز الذين قبض عليهم وتم نفيهم إلى تدمر والحسكة، كما خابت مساعي القوات الفرنسية في القبض على الأطرش نفسه وإزاء الإجراءات الفرنسية هذه كان رد الأطرش قويا فأخذ بتحشيد وتعبئة القوى الوطنية الناقمة على هذا الوضع بغية الالتفاف حوله وبدأت بوادر الثورة باقتحام مركز البعثة الفرنسية في قضاء صلخد وإحراقه ثم الاستيلاء على مدينة السويداء وفرض الحصار على قلعتها. وفي معركة المزرعة تمكن الثوار من دحر القوات الفرنسية بقيادة الجنرال ميشو. كما لم يفلح الجنرال عاملان الذي استلم القيادة العسكرية بدلا عنه من الصمود في السويداء لاسيما وان الثورة أخذت تتسع لتشمل مناطق أخرى من البلاد، وقد تجاوزت الثورة الهوية الإقليمية لانطلاقتها ففي أواخر تموز ١٩٢٥ اتصل زعمائها بالقوى الوطنية الأخرى، ولاسيما حزب الشعب في دمشق وتكلل هذا الأمر باتفاق العديد من الوطنيين على التضامن وتظافر الجهود ومنهم نسيب البكري وعبد الرحمن الشهبندر ثم عقد هؤلاء اجتماعاً وطنياً في دمشق تعاهدوا فيه على (ميثاق وطني) يقضي بتهيئة القوى الوطنية للاشتراك بالثورة وتخفيف العبء عن الجبل، وتجميد الخلافات فيما بينهم وتوحيد الصفوف تحت راية الثورة الوطنية، وجلاء الفرنسيين من جميع الأراضي السورية فضلاً عن تشكيل وفد للاتصال بثوار الجبل، وتكليف آخرين للقيام بترتيبات الثورة في دمشق والتي تألفت فيها فيما بعد لجنة لقيادة الثورة على غرار منطقة الجبل وأخيراً تجسدت قيادة هذه الثورة بسلطان الأطرش، وصدر أول منشور للثوار في ٢٣ آب ١٩٢٥ يحمل لقب (القائد العام للثورة السورية الكبرى) الذي تضمن جملة

أمور أساسية منها دعوة السوريين إلى السلاح، واعتبار القتال بمثابة (حرب مقدسة)، كما أهاب فيهم العزة الوطنية والكرامة القومية، هذا فضلا عن دعوته إلى وحدة البلاد السورية وقيام حكومة شعبية غرضها وضع دستور للبلد، وجلاء القوات الفرنسية المحتلة وتأليف جيش محلي لصيانة الأمن زد على ذلك تأييده لمبادئ الثورة الفرنسية وإعلان حقوق الإنسان في الحرية والمساواة والإخاء، وقد قامت السلطات الفرنسية اثر ذلك، بشن حملة قاسية وعنيفة على القوى الوطنية، فاعتقلت فريقا منهم ومن ثم قامت بنفيهم، بينما قام الناجون بالالتحاق بثورة الجبل ولاسيما نسيب البكري عبد الرحمن الشهبندر وجميل مردم.

رغم ذلك وسع الثوار من نطاق عملهم فاشتبكوا مع القوات الفرنسية بمعارك عنيفة الغوطة ودمشق وغيرها، وفي تشرين الأول ١٩٢٥، اشتعلت الثورة في حماة بقيادة فوزي القاوقجي الذي كان ضابطا في الجيش السوري الذي أسسه الفرنسيون، ثم خرج عليهم وانظم إلى الثورة، ومهما يكن من امر فقد دلت طبيعة الثورة على ان الثوار قاتلوا بموازين غير متكافئة في القوة العسكرية، وفي المقابل تكبدت القوات الفرنسية أفدح الخسائر في صفوفها، وبالرغم من استخدامها لأساليب السلب والنهب والتدمير في القرى وقصفها دمشق ومناطق أخرى بالقنابل مستهدفة التهوين من الروح الوطنية والمعنوية لدى السوريين.

وعلى اية حال دامت الثورة قرابة السنتين، وكلفت فرنسا ثمنا باهظا في الأموال والسمعة والكرامة ورغم خسائر السوريين الكبيرة في الأرواح والممتلكات، إلا أنها عززت الثقة بينهم وأوجدت فيهم شعورا بالتضامن الوطني. وحاولت فرنسا التي أفلقتها الأمر تدارك الموقف والثورة في عنفوانها إلى محاولة الالتجاء إلى تغيير أساليبها السياسية إزاء خسائرها وسمعتها الدولية، فعملت على استدعاء الجنرال ساراي وعدته مسئولا عما حدث، ثم أرسلت عوضا عنه هنري دي جوفنيل (عضو مجلس الشيوخ الفرنسي) كمندوب سامي جديد وقد عرف عن الأخير الحنكة السياسية وسعة الحيلة والأفق، فبدأ مهمته بتمهيد الأجواء لإطفاء بريق الثورة، ومن ثم إحداث الشروخ والانقسامات بين قياداتها، فحاول الدخول في مفاوضات وحوار مع القوى الوطنية داخل سوريا وخارجها، وفي الوقت ذاته عمل على كسب الوقت بغية إعطاء فرنسا الفرصة لإعادة النظر بقواتها العسكرية وتعزيزها كأجراء أخير لاحتواء الثورة واجهاضها. وقد ايد دي جوفنيل اجراء انتخابات لجمعية تأسيسية تضع الدستور. لكن مقترحه هذا قوبل بالرفض لاستناده الى تدخل فرنسا الواضح به، ومع هذا وبأشراف منه تألفت في 4 أيار ١٩٢٦ حكومة الداماد احمد نامي واشترك فيها بعض الوطنيين، واشتمل برنامجها على الدعوة لجمعية تأسيسية لسن الدستور على قاعدة السيادة وتحويل الانتداب الى معاهدة لمدة ثلاثين سنة وتحقيق الوحدة السورية، وتوحيد النظام القضائي وتأسيس جيش وطني علاوة على اشتراك سوريا في عصبة الأمم والتمثيل الخارجي والنظر في اصلاح النظام النقدي والعفو العام والغاء الغرامات والسعي لتقديم تعويضات للمتضررين خلال الثورة.

وعلى ما يبدو فإن دي جوفنيل لم يرق له التطلعات الوطنية للبعض من اعضاء هذه الحكومة اذا تعارضت اراؤه معهم ومن ثم استقالوا منها واطهروا استنكارهم لاعلان الدستور اللبناني في ١٢٦ يار ١٩٢٦، الذي نص على سلامة الاراضي اللبنانية وبما يتنافى واهدافهم مع في وحدة سوريا، هذا فضلا عن اعمال القسوة التي ارتكبتها السلطات الفرنسية

وفي الوقت ذاته كانت اصداء الثورة قد خفت حدتها شيئا فشيئا وان ضلّت بقاياها مستمرة الى ربيع ١٩٢٧. بعدما اصابها من الضعف والتفكك من جراء انقسام الاراء بين قياداتها وما واجهها من ضعف في ادارتها وتمويلها علاوة على ما تعرضت له من اساليب القمع، بعد ان كثفت فرنسا من قواتها العسكرية. ومن اساليب المراوغات

الدبلوماسية والسياسية لاحتوائها. ومن ثم العودة الى نهج الانتداب من جديد وان اختلفت السبل في ذلك لقد حاولت فرنسا في مساعيها لاحتواء الثورة الوطنية اجراء بعض التغييرات على حكمها الانتدابي المباشر وذلك بأضفاء نوع من الصبغة الادارية والمدنية عليه، واختارت لهذا الغرض المسيو بونسو الذي وصل سوريا في ١٤ آب ١٩٢٦ كمندوب سامي جديد، وقد سعى بونسو الى دراسة الموقف بشكل دقيق واجرى اتصالا بممثلي القوى الوطنية بغية الاطلاع على ارائهم واتجاهاتهم، وقد وفق الى حد ما اعادة النظر بالاساليب الادارية. وكانت أهم خطوات بونسو بهذا الشأن اسناده رئاسة الوزراء الى الشيخ تاج الدين الحسيني في شباط ١٩٢٨، وتفويضه اجراء انتخابات جمعية تأسيسية لوضع الدستور، ولما جرت الانتخابات المذكورة فازت بها (الكتلة الوطنية) وبرز زعمائها: هاشم الاتاسي وجميل مردم وسعد الله الجابري وفارس الخوري، وفي 9 حزيران ١٩٢٨ اجتمعت الجمعية التأسيسية برئاسة هاشم الاتاسي ثم شكلت لجنة لوضع الدستور تولى رئاستها ابراهيم هنانو، ونتج عن عمل هذه اللجنة وضع دستور نص على قيام حكومة دستورية في اطار النظام الجمهوري، وبرلمان حدد دورته الانتخابية بأربع سنوات الا ان بونسو تدخل بعمل اللجنة واصر على حذف ست مواد منه، حيث رأى أنها مخالفة لصك الانتداب، وهي المواد المتعلقة بحق العفو واطلاق سراح المعتقلين، وعلان الحرب وتنظيم الجيش، والتمثيل الخارجي والوحدة السورية، مما اثار احتجاجا "وطنيا واسعا في البلاد، وعلى اثر ذلك اصدر بونسو أمرا بتعطيل الجمعية التأسيسية، ثم عاد في ايار ١٩٣٠ واعلن موافقته على قبول هذه المواد، لكن مقابل اضافة مادة أخرى للدستور تتضمن اخضاع قرارات المجلس الى موافقته التامة، الا أن قراره هذا قوبل بالسخط والاستهجان، وتقديم الاحتجاج الى الحكومة الفرنسية وعصبة الامم.

ومع هذا فإن الكتلة الوطنية اضطرت الى دخول العملية السياسية والمشاركة في الانتخابات التي جاءت حصيلتها متوازنة بين الوطنيين وبين الملتفين حول سلطة الانتداب، وفي 7 حزيران ١٩٣٢ اجتمع المجلس الجديد وانتخب محمد علي العابد اول رئيس للجمهورية في عهد الانتداب، وكلف الاخير بدوره حقي العظم، ذا الميول المعتدلة لرئاسة الحكومة وشارك فيها اثنان من الكتلة الوطنية هما مظهر ارسلان وجميل مردم، وفي الوقت ذاته طالبت الكتلة الوطنية في مجلس النواب بعقد معاهدة تحدد مستقبل العلاقات بين فرنسا وسوريا وتكون بديلا عن الانتداب، اذ عدت القوى الوطنية مشروع عقد معاهدة مع فرنسا بمثابة الخطوة الأولى للتحرر من الانتداب، اما فرنسا وان راق لها الامر فانها اخذت تماطل في هذا الاجراء وفي تشرين الاول ١٩٣٣ استبدلت بونسو بـ (دي مارتيل) وقد حاول الاخير فرض مشروع معاهدة صداقة وتحالف على البرلمان، الا ان اغلبيه النواب قابلوها بالرفض، وللضغط على المعارضة قام دي مارتيل بتكليف تاج الدين الحسيني بتأليف وزارة ثانية اريد بها صرف البلاد عن الاهتمام بقضايا الاستقلال الوطني الى الاهتمام بمشروعات اقتصادية، ثم اشترط لقيامها التوقف عن اية أنشطة سياسية في البلاد

وقد قوبلت تلك السياسة برفض واحتجاج من قبل الكتلة الوطنية، ورافق ذلك اضراب وتظاهرات عنيفة اضطرت السلطات الفرنسية الى استخدام القسوة والشدة والاعتقال في اخمادها. وامام ذلك اضطر دي مارتيل الى تهدئة الأمور وتشكيل حكومة انتقالية وحيادية برئاسة عطا الايوبي، التي اخذت على عاتقها تهدئة الامور. وفي شباط ١٩٣٦ اطلق دي مارتيل تصريحاً جديداً "ابدى فيه استعدادة لاطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعلان العفو العام، كما اعلن عن فتح باب التفاوض لبرام معاهدة بين البلدين.

وعلى هذا الاساس تم في بيروت في الأول من آذار 1936 التصديق على اتفاق خاص بين هاشم الاتاسي (رئيس الكتلة الوطنية) ودي مارتيل (المندوب السامي الفرنسي) وبرز ما تضمنه موافقة الحكومة الفرنسية على استقبال

وفد سوري رسمي يتفاوض معها لعقد المعاهدة ولهذا الغرض توجه الى فرنسا في ٢١ آذار وفد على مستوى عالي برئاسة الاتاسي ،وفي 9 ايلول توصل الطرفان الى التوقيع على مشروع معاهدة تحدد العلاقات بينهما وتضمنت التأكيد على نقاط اساسية هي :

تصبح سوريا دولة مستقلة خلال مدة امدها ثلاث سنوات فترشحها فرنسا لعضوية عصبة الامم ،والتحالف والصدقة بين البلدين والتشاور في الشؤون الخارجية التي تمس مصالحهما المشتركة ،كما اكدت على انتقال مسؤوليات الحكم الى السوريين شريطة احتفاظ فرنسا بقاعدتين عسكريتين في جبل الدروز واللاذقية ،فضلا عن قاعدتين جويتين تختارهما فرنسا في أي مكان طوال نفاذ المعاهدة علاوة على ذلك التأكيد على تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين والتعاون في حالة الحرب ، على ان تقدم سوريا جميع التسهيلات اللازمة ،مقابل قيام فرنسا بتدريب وتسليح الجيش السوري ،فضلا عن العديد من الامتيازات الثقافية والقضائية التي احتفظت بها فرنسا ،اما مدة المعاهدة فقد تحددت بخمس وعشرين سنة قابلة للتجديد باتفاق الطرفين المتعاقدين .

وفي كانون الاول 1936 اجتمع البرلمان الجديد وانتخب هاشم الاتاسي رئيسا للجمهورية وجميل مردم لرئاسة الحكومة ،ثم أجرى المجلس تصديق المعاهدة ،كما اخذ المندوب السامي الفرنسي شيئا فشيئا" يحيل العديد من من مسؤولياته الانتدابية الى صلاحيات الحكومة السورية .

الا ان هذا التفاؤل لم يستمر طويلا اذ سرعان ما تنكرت فرنسا لوعودها وجابهت الحركة الوطنية بالتعنت ،وبدا وكأن فرنسا ربطت مصير سياستها العليا على حساب مطالبة الشعب السوري بالاستقلال .وفي 5 كانون الثاني ١٩٣٩ أقدمت الحكومة الفرنسية على استدعاء دي مارتيل وعينت بدلا منه غابرييل بيو كمندوب سامي جديد ،فأعلن هذا حال قدمه تخلي حكومته عن المعاهدة ،فاحدث ذلك انقسام داخل الكتلة الوطنية ،وأعلن جميل مردم استقالة حكومته وفي 7 تموز ١٩٣٩ اضطر الاتاسي الى الاستقالة من رئاسة الجمهورية ،وبالمقابل أقدم بيو على تجريد العمل بالدستور وحل المجلس النيابي ،ثم انشأ (مجلس مديرين) لغرض تمشية الأمور ووضع تحت إشرافه وتوجيهه،وبهذا تكون فرنسا قبيل الحرب العالمية المرتقبة قد أعادت سوريا - بشكل متعمد - إلى المربع الأول .

سوريا والحرب العالمية الثانية :

وعند إعلان الحرب العالمية الثانية في أوروبا في أيلول ١٩٣٩ ،كانت فرنسا قد أحكمت سيطرتها الانتدابية على سوريا ،ووجد المندوب السامي بيو في اندلاع الحرب ذريعة لتعطيل فاعلية ونشاط الحركة الوطنية وذلك بإعلانه الاحكام العرفية وحل الأحزاب والجمعيات ومنع التجمهر والتظاهرات وتشديد الرقابة على الصحف والحريات الشخصية وعلى اثر ذلك اضطر العديد من الوطنيين السوريين إلى مغادرة البلاد إلى العراق وغيره من الأقطار العربية .ولم يمض أكثر من عشرة أشهر على الحرب ،حتى انهارت الجبهة العسكرية الفرنسية التي رافقها دخول القوات الألمانية باريس .وفي ١٨ حزيران وقع الفرنسيون الهدنة مع الألمان وشكل المارشال بيتان حكومة مالت إلى التعاون مع الألمان عرفت بحكومة (فيشي) وبالمقابل قاد الجنرال الفرنسي شارل ديغول مايعرف بـ (حكومة فرنسا الحرة) في المنفى ،وبعد ذلك خضعت سوريا ولبنان لسلطة حكومة فيشي ،التي استمرت بالسير السياسة الانتدابية السابقة ،التي قابلها السوريين بمشاعر القلق والتوتر الوطني ، لاسيما بعد تفاقم الأزمة الاقتصادية الخانقة .وكان الشعور السائد في سوريا آنذاك يوحى بالمقت الشديد لفرنسا خاصة والحلفاء بصورة عامة ،وسادت دمشق إضرابات تطالب بإطلاق الحريات ، أخذت تدار من قبل مؤتمر شعبي عام برئاسة شكري القوتلي ،فاضطرت السلطات الانتدابية الفرنسية إلى إجراءات جمعت بين الشدة والمرونة دارك الوضع الداخلي المتأزم في سوريا ،

لاسيما بعد قيام مظاهرات تزامنت مع ثورة مايس ١٩٤١ في العراق اذ تجاوبت غالبية الشعب ولاسيما الطلبة والمتقنين مع هذه الثورة ،وتظاهر آلاف المواطنين في دمشق معلنين شجبهم واستنكارهم الاحتلال البريطاني للعراق، بل رشق المتظاهرون دار القنصلية البريطانية بالحجارة .والاهم من ذلك هو قيام نخبة من المثقفين بتشكيل مايعرف بـ (حركة نصرة العراق) التي أكدت على أهمية الدعم القومي لهذه الثورة وإمدادها بالمتطوعين وبعد عدم التوصل إلى اتفاق بين الحلفاء وحكومة فيشي بشأن الحياد ،قامت القوات البريطانية وبالتنسيق مع وحدات عسكرية من حكومة فرنسا الحرة بهجوم عسكري واسع على سوريا ولبنان في 8 حزيران ١٩٤١، ولم تتمكن القوات الفيشية من الصمود أكثر من شهر واحد ونيف في القتال ،إذ اضطر الأخير إلى طلب الصلح وفي 14 تموز أبرمت الهدنة بين الطرفين ،وانتهت بموجبها سلطات حكومة فيشي الانتدابية على سوريا ولبنان ،وانتقلت بشكل بديهي إلى حكومة فرنسا الحرة .وقد رافق تلك التطورات وعود من قبل الحلفاء للشعب السوري بشأن الاستقلال واختيار الفرصة المناسبة للتفاوض بشأن معاهدة تحدد العلاقات المشتركة بين الطرفين واثّر ذلك وجد الفرنسيون الأحرار بقيادة الجنرال ديغول أنفسهم في موقف بات عليهم فيه الموازنة بين بقاء نفوذهم في هذين البلدين ،وبين أفضلية الوضع العسكري والسياسي الذي حصلت عليه بريطانيا هناك .ومع ذلك فأن سوريا ولبنان كانتا قد خضعتا إلى ما يشبه الحكم المزدوج من قبل بريطانيا وفرنسا ،ووجه اقتصاد البلاد لخدمة مصالح الحلفاء الحربية .

ويبدو ان فرنسا لم تكن واضحة و صادقة في وعودها السابقة التي قطعتها للسوريين الا انها وبعد ان تعرضت لضغوط عديدة أذعنت للأمر فأعلنت في ٢٤ كانون الثاني 1943 موافقتها على إجراء انتخابات حرة في سوريا ولبنان وأناطت للجنرال كاترو مهمة تنفيذها ، على أساس المفاوضة لتحديد العلاقة بين البلدين وفقا لمعاهدة ١٩٣٦، وأجريت الانتخابات وأسفرت عن انتخاب برلمان حازت فيه القوى الوطنية على أغلبية عددية .وهكذا عادت (الكتلة الوطنية) في سوريا من جديد لتتصدر مسؤوليات الحكم فيها .وفي 17 آب ١٩٤٣ انتخب البرلمان السوري شكري القوتلي رئيسا للجمهورية وسعد الله الجابري لرئاسة الوزراء .اما فارس الخوري فقد غدا رئيسا للبرلمان .وفي 5 تموز ١٩٤٤، أبلغت سوريا ممثلي الدول المعتمدة في دمشق استلامها بشكل نهائي لجميع الصلاحيات التي كانت تقوم بها فرنسا نيابة عنها ،وكان هذا ايدانا بأن سوريا قد اصبحت دولة مستقلة ،الا ان ذلك الاستقلال لم يكن حاملا الصبغة السياسية الكاملة فقد بقيت قوات الحلفاء رابضة على الاراضي السورية ،الا ان فرنسا ومعها بريطانيا اضطرت في آخر الامر الى الرضوخ الى الضغوط الوطنية والعربية والدولية ،وفي آذار 1946 عقد مؤتمر في باريس شاركت فيه فرنسا وبريطانيا بحضور ممثلين عن القطرين السوري واللبناني ،تم فيه التوصل إلى صيغة معاهدة خاصة ،قضت بجلاء القوات البريطانية والفرنسية عن الأراضي السورية في 17 نيسان ١٩٤٦، وبهذا يكون الشعب السوري قد كلل كفاحه الوطني التحرري بالاستقلال التام والاحتفاظ بالسيادة الوطنية .